العرب
الخميس 2021/09/02
السنة 44 العدد 12167

اتفاق برعاية روسية ينهي التصعيد في درعا البلد

هدنة على مقاس النظام السوري تعبد طريقه للسيطرة على ريف درعا الغربي

يفتح قبول المعارضة في محافظة درعا البلد بتهدئة فرضتها روسيا على مقاس قوات النظام السوري الباب لسقوط آخر معاقل المعارضة في ريف درعا الغربي. ويتوقع مراقبون أن ينتهج النظام السوري نفس التكتيك لاستعادة ما تبقى من مدن خارجة عن سيطرته.

ترقب حذر

درعا (سوريا) - تعبّد الهدنة في مدينة درعا البلد من محافظة درعا السورية التي فرضتها روسيا على مقاس النظام السوري الطريق لسيطرته على ريف درعا الغربي آخر معاقل المعارضة المسلحة.

ومع إحكام النظام السوري سيطرته على مدينة درعا البلد لن تبقى أمامه مناطق ساخنة سوى بلدة طفس ومدينة بصرى الشام ومحيطها.

وبدأ الأربعاء تنفيذ اتفاق تسوية رعته روسيا ينهي تصعيدًا عسكريًا غير مسبوق منذ سنوات استمر لأسابيع في مدينة درعا البلد في جنوب سوريا وذلك بعد قصف شديد تعرضت له المنطقة خلال الأيام الماضية، ومحاولات اقتحام من قبل قوات النظام.

ومنذ نهاية يوليو، شهدت مدينة درعا تصعيدًا عسكريًا بين قوات النظام ومجموعات مسلحة محلية، بعد ثلاث سنوات من تسوية استثنائية رعتها روسيا. وتفاقمت الأوضاع الإنسانية مع حصار فرضته قوات النظام على درعا البلد، أي الأحياء الجنوبية لمدينة درعا حيث يقيم مقاتلون معارضون.

رامي عبدالرحمن

بدأ تنفيذ الاتفاق بدخول الشرطة الروسية إلى درعا البلد

وقادت روسيا طوال الشهر الماضي مفاوضات للتوصل إلى اتفاق بين الطرفين، تم خلالها إجلاء نحو سبعين مقاتلاً معارضًا إلى مناطق سيطرة فصائل معارضة في شمال البلاد.

وقال مدير المرصد لسوري لحقوق الانسان رامي عبدالرحمن "بدأ تنفيذ الاتفاق الأخير الأربعاء بدخول الشرطة العسكرية الروسية إلى درعا البلد".

وينص الاتفاق، وفق المرصد، على وضع قوات النظام ثلاثة حواجز في درعا البلد، على أن يسلم المقاتلون المعارضون الراغبون بالبقاء أسلحتهم، فيما يُرجح أن يتم إجلاء رافضي التسوية. وأفادت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) بدورها عن "بدء تسليم أسلحة وتسوية أوضاع عدد من مسلحي درعا البلد"، ونشرت صورًا قالت إنها تعود إلى عمليات التسوية.

وشهدت مناطق متفرقة من المحافظة بينها مدينة درعا مواجهات تعدّ الأعنف في ثلاث سنوات، وفق المرصد الذي وثق مقتل 22 مدنيًا بينهم ستة أطفال و26 عنصرًا من قوات النظام و17 مقاتلاً معارضًا.

وازدادت الأوضاع الإنسانية سوءًا مع استمرار مناوشات واشتباكات متقطعة وتبادل القصف، إلى جانب إحكام قوات النظام تدريجًيا الخناق على درعا البلد.

ودفع التصعيد أكثر من 38 ألف شخص إلى النزوح من درعا البلد خلال شهر تقريبًا، وفق الأمم المتحدة.

وقال الناشط المعارض عمر الحريري من مكتب "توثيق الشهداء في درعا" "ما حصل هو إلغاء استثناء حازت عليه درعا قبل ثلاث سنوات".

وأضاف الحريري "من المتوقع أن تتجه قوات النظام الآن إلى مناطق يتواجد فيها مقاتلون معارضون في ريف درعا الغربي، بهدف التوصل إلى النتيجة ذاتها".

وشكك مصدر في الجبهة الجنوبية التابعة للجيش السوري الحر المعارض في التزام القوات الحكومية السورية ببنود اتفاق مدينة درعا. وقال إن "القوات الحكومية تختلق الحجج والذرائع لنقض أي اتفاق".

وخلط غياب الضامن الروسي عن المعارك على الأرض في محافظة درعا الأوراق من جديد وفتح الباب أمام قوات النظام السوري لبسط سيطرتها على المحافظة.

ويقول مراقبون إنه لا يمكن لقوات النظام شن تصعيد عسكري في المنطقة دون ضوء أخضر روسي، وهو ما بات جليا بعد أن أجبرت المعارضة في درعا على القبول باتفاق "استسلام" والتهجير القسري للمسلحين من المنطقة.

ومحافظة درعا، التي كانت مهد الاحتجاجات الشعبية عام 2011، هي المنطقة الوحيدة التي لم يخرج منها كل مقاتلي الفصائل بعد استعادة قوات النظام السيطرة عليها في يوليو 2018، إذ وضع اتفاق تسوية رعته موسكو حدا للعمليات العسكرية وأبقى وجود مقاتلين معارضين احتفظوا بأسلحة خفيفة، فيما لم تنتشر قوات النظام في كل أنحاء المحافظة.

ولم تحل اتفاقية التسوية دون اعتقال قوات النظام معارضين وافقوا عليها. وخلال السنوات الثلاث الأخيرة، طغت الفوضى الأمنية وتفلت السلاح على المشهد في درعا، مع وقوع تفجيرات وعمليات إطلاق نار ضد قوات النظام أو اغتيالات طالت موالين أو معارضين سابقين وحتى مدنيين عملوا لدى مؤسسات حكومية.

وفي الخامس والعشرين من يونيو الماضي، فرضت قوات النظام السوري والميليشيات التابعة لها حصارا على مدينة درعا البلد، بعد رفض المعارضة تسليم السلاح الخفيف، باعتباره مخالفا لاتفاق تم بوساطة روسية عام 2018، ونص على تسليم السلاح الثقيل والمتوسط.

وبعد ذلك بشهر، توصلت لجنة التفاوض بدرعا البلد، وقوات النظام إلى اتفاق يقضي بسحب جزئي للأسلحة الخفيفة المتبقية بيد المعارضة، ووجود جزئي لقوات النظام، إلا أن الأخيرة أخلت بالاتفاق وأصرت على السيطرة الكاملة على المنطقة.

وبعد قصف النظام للمنطقة ومحاولات عديدة لاقتحامها أجرت لجنة التفاوض عدة اجتماعات مع الجانب الروسي من أجل التهدئة في المنطقة.

ودفع التصعيد العسكري بين قوات النظام ومقاتلين معارضين في مدينة درعا إلى نزوح أكثر من 38 ألف شخص في جنوب سوريا خلال شهر تقريبا، وفق ما أعلنت الأمم المتحدة.

وأحصى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في بيان نزوح 38.600 شخص إلى مدينة درعا ومحيطها، فرّ معظمهم من درعا البلد.

ويتوزع النازحون، وفق المصدر ذاته، بين نحو 15 ألف امرأة وأكثر من 3200 رجل ومن كبار السن، إضافة إلى أكثر من 20.400 طفل.

وزادت الأوضاع الإنسانية سوءا مع استمرار مناوشات واشتباكات متقطعة وتبادل القصف، إلى جانب إحكام قوات النظام تدريجيا الخناق على درعا البلد.

وحذّرت الأمم المتحدة من وضع حرج في الأحياء التي تشهد تصعيدا عسكريا، منبهة إلى أن إمكان الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية، بما في ذلك الطعام والكهرباء بات "صعبا للغاية".

وتقيّد قوات النظام دخول البضائع إلى درعا البلد، حيث يقيم نحو أربعين ألف شخص يعيشون الحصار الذي أفقد العائلات المؤونة، إضافة إلى نقص في الخدمات الطبية وانقطاع مياه الشرب والكهرباء والإنترنت.

وفي مداخلة خلال جلسة لمجلس الأمن الدولي شدد المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا غير بيدرسون على حاجة البلاد الملحة للمساعدات الإنسانية.

وقال بيدرسون "نجدد دعوتنا كل الأطراف إلى وضع حد نهائي للعنف"، مطالبا بإتاحة دخول المساعدات الإنسانية "فورا وبشكل آمن ومن دون عراقيل إلى كل المناطق المتضررة بما فيها درعا البلد".

هجرة جماعية ثالثة تهدد لبنان

بيروت - يستعد لبنان لموجة هجرة جماعية جديدة، تأتي كواحدة من تداعيات الأزمة الاقتصادية الأسوأ في تاريخه، ما ينذر بفقدان الكفاءات وتعطل تسيير دواليب الدولة في المستقبل القريب.

ونشر مرصد الأزمة التابع للجامعة الأميركية في بيروت، تقريراً رصد فيه ما وصفه بـ"موجة الهجرة الثالثة"، حيث تشهد البلاد منذ أشهر ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات الهجرة والساعين إليها، محذرا من عواقبها طويلة الأمد على مصير لبنان.

ووفق التقرير شهد لبنان موجتين للهجرة، الأولى أواخر القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى (1865 – 1916) وقدر عدد المهاجرين آنذاك بنحو 330 ألف شخص، فيما جاءت الموجة الثانية خلال الحرب الأهلية (1975 – 1990)، التي وصل عدد المهاجرين بسببها حوالي 990 ألف شخص.

ويؤكد مراقبون صحة القول بأن الموجات السابقة رافقت بتوقيتها فترات الحروب، إلا أن الحروب في لبنان لم تكن محركاً أساسياً للهجرة، وإنما الأوضاع الاقتصادية السائدة، فقد شهدت البلاد حروبا عدة لم تؤد إلى تنشيط مفاجئ لحركة الرحيل عن البلاد، والأمر عكسي اليوم، إذ لا تشهد البلاد حرباً أو اختلالاً أمنياً كبيراً.

وذكر المرصد ثلاثة مؤشرات مقلقة في ما يتعلق بالدخول في موجة هجرة جماعية ثالثة، والتي من المتوقع أن تمتد لسنوات، أولها ارتفاع فرص الهجرة عند الشباب اللبناني حيث أشار إلى أن 77 في المئة منهم يفكرون بالهجرة ويسعون إليها، وهذه النسبة هي الأعلى بين كل البلدان العربية حسب تقرير "استطلاع رأي الشباب العربي" الصادر العام الماضي.

وعزا السعي للهجرة عند الأكثرية الساحقة من الشباب اللبناني، لانحسار فرص العمل الكريم حيث يُقدر البنك الدولي أن شخصًا من كل خمسة فقد وظيفته منذ خريف الـ2019 وأن 61 في المئة من الشركات في لبنان قلصت موظفيها الثابتين بمعدل 43 في المئة.

وبحسب المرصد فإن المؤشر الثاني، هو الهجرة الكثيفة للمتخصصين والمهنيين خاصة من العاملين والعاملات في القطاع الصحي كأطباء وممرضين، وفي القطاع التعليمي من أساتذة جامعيين ومدرسيين بحثًا عن ظروف عمل ودخل أفضل.

وعلى سبيل المثال قدرت نقابة الممرضات والممرضين هجرة 1600 ممرض وممرضة منذ 2019. وكذلك أفراد الجسم التعليمي الذي هاجر المئات منهم إلى دول الخليج وشمال أميركا، ففي الجامعة الأميركية في بيروت وحدها سُجل خلال عام رحيل 190 أستاذا يشكلون حوالي 15 في المئة من الجسم التعليمي.

وأما المؤشر الثالث، فهو توقع طول أمد الأزمة اللبنانية، فالبنك الدولي يُقدر أن لبنان يحتاج بأحسن الأحوال إلى 12 عامًا ليعود إلى مستويات الناتج المحلي التي كانت في عام 2017 وبأسوأ الأحوال إلى 19 عامًا.

ومع غياب القرار السياسي بمقاربة جدية للأزمة اللبنانية مما يوشي بتعمد الانهيار، فمن غير المستبعد أن تتلاشى مؤسسات الدولة أكثر وأكثر والسقوط في دوامة مميتة تمتد لعقدين من الزمن، والذي سيشكل عاملًا ضاغطًا على مئات الآلاف للرحيل عن وطنهم سعيًا للاستثمار والعمل والدراسة والتقاعد. واستعدادات اللبنانيين للرحيل يمكن رصدها من خلال الازدحام الحاصل عند مكاتب الأمن العام اللبناني، التي أظهرت إحصاءاته أن عدد جوازات السفر المصدرة من مطلع عام 2021 ولغاية نهاية أغسطس بلغ نحو 260 ألف جواز سفر، مقارنة بنحو 142 ألف جواز سفر في الفترة نفسها من عام 2020، أي بزيادة نسبتها 82 في المئة.

> استعدادات اللبنانيين للرحيل يمكن رصدها من خلال الازدحام الحاصل عند مكاتب الأمن العام اللبناني وحركة الجوازات

وفئات هذه الجوازات المصدرة من الفئات الأطول زمنياً، أي فئة العشر سنوات والخمس سنوات، على حساب تراجع الفئات ذات المدى الزمني الأقل مثل فئة السنة الواحدة، أو فئة الثلاث سنوات.

ويتفاقم سوء الأزمة الاقتصادية في لبنان، التي تنعكس على كافة جوانب الحياة، ومعها انهيار كبير لقيمة الرواتب بالعملة المحلية الليرة، حيث بات سعر صرف الدولار الواحد يساوي 20 ألف ليرة لبنانية، في حين أن الحد الأدنى للأجور بات يناهز 30 دولارا في الشهر، مقابل ارتفاع كبير في أسعار السلع والمواد الغذائية تجاوز الـ600 في المئة.

هل توقف حملة #تزوجني_بدون_مهر موجة الهجرة الثالثة في لبنان (ص19)

هروب من المجهول

فك الحصار عن غزة رهين سلوك حماس

غزة - خففت إسرائيل الأربعاء، بعض القيود المفروضة على غزة تشمل توسيع منطقة الصيد قبالة شواطئها وإعادة فتح معبر كرم أبوسالم وزيادة حصة القطاع المحاصر من المياه وعدد تصاريح التجار، فيما ربطت الرفع الكامل للحصار بسلوك حركة حماس.

وتحدثت وحدة وزارة الدفاع الخاصة بتنسيق الأعمال في الأراضي الفلسطينية (كوغات) في بيان عن "مصادقة المستوى السياسي على توسيع مساحة الصيد في قطاع غزة إلى 15 ميلا بحريا".

ومن بين التسهيلات الأخرى التي وردت في البيان "إعادة فتح معبر كرم أبوسالم بشكل كامل لإدخال المعدات والبضائع".

ويأتي الإعلان الإسرائيلي بعد أقل من أسبوع من موافقة إسرائيل على السماح بإدخال معدات وبضائع للمشاريع المدنية الدولية ومشاريع القطاع الخاص واستيراد المركبات الجديدة والسماح بتجارة الذهب بين القطاع والضفة الغربية.

ويشمل إعلان الأربعاء أيضا زيادة حصة القطاع من المياه بواقع خمسة ملايين متر مكعب، والسماح لخمسة آلاف تاجر إضافي بالمرور عبر معبر بيت حانون ليرتفع إجمالي عددهم إلى سبعة آلاف تاجر.

وأوضح بيان (كوغات) أن هذه التسهيلات تدخل حيز التنفيذ الأربعاء ومشروطة "بمواصلة الحفاظ على استقرار أمني طويل الأمد وحيث سيتم بحث توسيعها وفقا لتقييم الوضع".

وكانت السلطات المصرية قد أعادت الأحد الماضي فتح معبر رفح بالاتجاهين.

وتوصلت إسرائيل وحركة حماس قبل نحو ثلاثة أشهر إلى تهدئة بوساطة مصر وجهات أخرى، بعد 11 يوما من أعنف مواجهة عسكرية بين الطرفين، قتل خلالها 260 فلسطينيا بينهم أكثر من ستين طفلا ومقاتلون، وفي الجانب الإسرائيلي قتل 13 شخصًا بينهم طفل وفتاة وجندي.

ورغم الهدنة استمر إطلاق البالونات الحارقة باتجاه الدولة العبرية والتي تسببت باندلاع العديد من الحرائق في الجانب الإسرائيلي.

وقبل نحو أسبوعين دعت الفصائل الفلسطينية في القطاع إلى تظاهرة إحياء للذكرى السنويّة الثانية والخمسين لحريق المسجد الأقصى في القدس، واندلعت المواجهات على الحدود بين الجانبين. وتجددت الصدامات الأسبوع الماضي.

وقضى خلال مواجهات الأسبوعين شاب وفتى فلسطينيين وأصيب العشرات، في حين أعلن الخميس في الجانب الإسرائيلي عن مقتل قناص بالرصاص.

وتشبه المواجهات على حدود قطاع غزة مسيرات "العودة" التي انطلقت في 2018 احتجاجا على الحصار وللمطالبة بحق الفلسطينيين بالعودة إلى الأراضي التي هربوا أو طردوا منها عندما تأسست الدولة العبرية.

وتراجع زخم تلك الاحتجاجات التي تخللها عنف في الكثير من الأحيان، فيما قتلت إسرائيل نحو 350 فلسطينيا في غزة في غضون أكثر من عام.

وتفرض إسرائيل منذ 2007 وهو العام الذي استولت فيه حماس على السلطة، حصارا شديدًا على القطاع حيث يعيش نحو مليوني نسمة.